

اقتصاد

«الاتحاد السكني»: مخالف للدستور ومصادرة لأمواله

وزارة «الإسكان»: مشروع قانون حلّ الاتحاد جاء بعد تقييم حكومي وأموال الجمعيات لا تؤول للوزارة



الصافية، وتوزيع الأموال المنقولة، وبيع الأموال غير المنقولة، وتوزيع المتحصل على الجمعيات التعاونية السكنية في المحافظات كل بنسبة مساهمتها كأموال تعاونية جماعية مملوكة للأعضاء التعاونيين.

ورفض الاتحاد أن تؤول أموال أعضاء الإسكان، لأن الوزارة ليست وريثاً شرعياً، ولا قانونياً للاتحاد العام والتعاونيات في المحافظات، وهي لا تمثل الحركة التعاونية السكنية، وإنما خولها القانون حق الرقابة الإدارية فقط، وفقاً لمبادئ التعاون، وأهم هذه المبادئ: ديمقراطية الحركة التعاونية، وانتخاب قيادتها والإدارة الذاتية للحركة التعاونية لا الإدارة الحكومية لها، وتؤكد أن العمل بغير ذلك يعني قيام وزارة الإسكان بمصادرة هذه الأموال الجماعية للحركة التعاونية خلافاً لأحكام المادة رقم ١٥ من الدستور.

وعرض الاتحاد في مذكرته لموارده المالية لبيان عدم دستورية المادة الرابعة من مشروع القانون وتناقضها مع الدستور مبيناً أن العضو في كل جمعية تعاونية سكنية يسد مبلغ ٢٠٠٠ ليرة سنوياً مساهمة في النفقات الإدارية بخصص ٢٠ بالمائة للاتحاد الفرعي و١٠ بالمائة للاتحاد العام.

وهناك نسبة ١ بالمائة سنوياً من تكلفة أي مشروع تنفذه الجمعية منها ١٠ بالمائة للاتحاد الفرعي و٥ بالمائة للعام و٥٠٠ ليرة من تكلفة الوحدة السكنية كرسوم تنفذ على الجمعية التي أنشأت من أجلها الاتحاد العام بالتعاون السكني والاتحادات قد انتهت فكان لزاماً سلوك أحكام المادة ٣٧ من المرسوم التشريعي رقم ٩٩ وتقتضي بصدور قرار بحل الاتحاد العام وقرارات بحل الاتحادات في المحافظات، وأن يتضمن هذا القرار تشكيل لجنة تصفية لكل منهم تقوم بجرد الأموال المنقولة وغير المنقولة، وإعداد حسابات

صالح حميدي - دحام السلطان

وصف الاتحاد العام للتعاون السكني مشروع القانون المتضمن حله بالمخالف للدستور، وأن ما نصت عليه بعض مواد لست سوى مصادرة للأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية.

وأكد الاتحاد في مذكرة رفعها للجهات الوصائية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) عدم جواز مصادرة أمواله وأموال الاتحادات الفرعية في المحافظات، وتحويلها لوزارة الأشغال العامة والإسكان، مستنداً للمادة الخامسة عشرة من الدستور، التي تنص على منع المصادرة في الأموال وصيانة الملكية الخاصة الجماعية.

وأوضح الاتحاد في مذكرته أن أموال الجمعيات التعاونية السكنية المنقولة وغير المنقولة المملوكة لها، ملكية تعاونية، وبصفتها الاعتبارية، وغير قابلة للتوزيع ولا يجوز أن يسترد عضو الجمعية عند انقضاء عضويته أو تصفية الجمعية أكثر مما دفعه ولا يجوز لأي جهة التصرف بأموال الجمعية خلافاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٩٩ لعام ٢٠١١.

ولا تخضع بحسب المذكرة تقاسم جهات قطاع التعاون السكني للاستلام باستثناء المشروعات الحيوية ولقاء تعويض عادل وفق أحكام قانون الاستملاك، وبناء على ذلك يرى الاتحاد أن مشروع القانون المقترح يتناقض مع مبدأ وحدة التشريع. وبيئت المذكرة أنه إذا كانت الحكومة تعتقد أن الغاية التي أنشئ من أجلها الاتحاد العام بالتعاون السكني والاتحادات قد انتهت فكان لزاماً سلوك أحكام المادة ٣٧ من المرسوم التشريعي رقم ٩٩ وتقتضي بصدور قرار بحل الاتحاد العام وقرارات بحل الاتحادات في المحافظات، وأن يتضمن هذا القرار تشكيل لجنة تصفية لكل منهم تقوم بجرد الأموال المنقولة وغير المنقولة، وإعداد حسابات

المحافظة، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

ولفت فهد إلى أن الدور الأساسي يعود للجهات صاحبة التخصص ولجنة مجلس الشعب للشؤون القانونية والدستورية وللمجلس الشعب في نهاية المطاف.

وختم معاون الوزير بالتأكيد أن موقف الوزارة واضح من القانون على الاتحاد السكني ويكفي لهم كل التقدير والاحترام لما بذلوه في خدمة قطاع التعاون السكني سابقاً، وأن الوزارة تعمل استناداً إلى التقييم الحكومي للاتحاد السكني قبل إعداد الصك التشريعي لحله الذي يمكن أن يعدل.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

وأوضح معاون الوزير أن المقصود بأموال الاتحاد: ممتلكاته من المرات والأبنية والسيارات والفرش.. وتقييم هذه الموجودات عبر لجان تصفية مؤلفة من قانونيين وخبراء لتسوية هذه الممتلكات، وتقييمها بشكل قانوني، وإدخالها في رصيد الدائن لهذه الجمعية قبل توزيعها على أعضائها.

وأكد أن ما يطبق من قرارات حل أي جمعية سكنية ينسحب على الاتحادات، لأن أمواله وتحويله من الجمعيات في المحافظات، وأن الاتحاد بمنزلة جمعية مؤلفة من عدة جمعيات.

وأشار فهد إلى اللفظ الذي حصل لدى البعض في قطاع التعاون السكني، والخط بين الجمعيات والاتحادات، إذ لن يتم المساس بالجمعيات خارج إطار قرارات إعادة الهيكلة، عبر حل ودمج جمعيات مع بعضها، والغاء الحلقة الوسيطة بين الجمعيات السكنية والوزارة.

وبيّن أن صيغة مشروع القانون ومواده تناقض مجلس الشعب ورجائه المختصة، ويمكن أن تعدل بما يتواءم ويتوافق مع المقصود بشكل كامل بأموال الاتحاد.

تجاوزت ٨٠٠ مليار ليرة سورية من دون أي فائدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر إسماعيل أن المشروع مخالف للدستور حيث نصت المادة الرابعة من مشروع القانون: «تؤول الأموال المنقولة وغير المنقولة للاتحاد العام للتعاون السكني والاتحادات في المحافظات إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان على أن تتحمل الوزارة الالتزامات المترتبة على ذلك»، لذلك فإن هذه المادة غير دستورية.

ووفقاً لأحكام هذه المادة الدستورية فإن ما نصت عليه المادة الرابعة من مشروع القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

تجاوزت ٨٠٠ مليار ليرة سورية من دون أي فائدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر إسماعيل أن المشروع مخالف للدستور حيث نصت المادة الرابعة من مشروع القانون: «تؤول الأموال المنقولة وغير المنقولة للاتحاد العام للتعاون السكني والاتحادات في المحافظات إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان على أن تتحمل الوزارة الالتزامات المترتبة على ذلك»، لذلك فإن هذه المادة غير دستورية.

ووفقاً لأحكام هذه المادة الدستورية فإن ما نصت عليه المادة الرابعة من مشروع القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

القانون ليست سوى مصادرة لهذه الأموال الجماعية المملوكة ملكية تعاونية جماعية، إضافة إلى أن المصادرة في الأموال المنقولة ومن ثم لا يجوز مصادرة أموال الاتحاد والاتحادات في المحافظات وتحويلها إلى الوزارة، وإضافة إلى عدم

صناعيون يطلبون زيادة الرسوم الجمركية على جميع المواد المستوردة زيود لـ«الوطن»: أصبح لدينا ثلاثة أسعار صرف

الوطن

كشف عضو غرفة صناعة دمشق وريفها أسامة زيود لـ«الوطن» عن انعقاد اجتماع في وزارة الاقتصاد مع الصناعيين أمس، حول موضوع الضريبة، ودعم الصناعيين في وجه المنافسين للصناعة السورية عبر المعاملة المثل ودعم الصناعة النسيجية ومواجهة الإغراق، وحمائيتها وتطويرها وحل مشاكلها، بحضور ممثلين عن الوزارات المعنية بالموضوع.

وطالب الصناعيون بحماية الصناعة الوطنية عبر رفع الرسوم الجمركية على جميع البضائع المستوردة. وتركزت الطروحات حول مشاكل الاستيراد غير المنظم والتهرب، إضافة لموضوع تمويل المستوردات، كما طالب الصناعيون بحماية الصناعة الوطنية من خلال برنامج إحلال بدائل المستوردات.

ولفت زيود إلى أن المستورد بحسب قيمة البضائع للصناعي بسعر ٦٣٠ ليرة للدولار، أي السعر في السوق الموازي «السوداء»، في حين يأخذ من البنك المركزي تمويل مستوردات بسعر ٤٣٥ أو من مكاتب الصرافة بسعر ٦٠٣ ليرات، ما أدى لوجود ثلاثة أسعار صرف، مطالباً بغرض فوائير باليرة السورية وليس بالدولار، مبيّناً أن الصناعة الوسطى تتحمل الضغوط الناتجة عن هذا الفارق. وبين زيود أن الأقسمة القطنية المسنزة (التركية) يمنع



المواطن وأسعار السلع التي يحتاجها والتي ارتفعت بشكل ملموس.

ووجه زيود تساؤلاً حول كيفية استيراد المواد الأولية بالسعر الرسمي، ومن ثم بيعها للصناعيين بالسعر الموازي؟ وكيف يمكن التأكد من صحة تقييم المادة على أي من السعرين؟ مشدداً على أن المستوردات التي يمولها المصرف المركزي تستنزف الخزينة يومياً، على حين تعتمد الحكومة

استيرادها، إلا بموجب مخصصات للصناعيين، وعلى الرغم من ذلك، يُغرق هذا النوع من الأقسمة الأسواق في ظل غموض مصدر إدخالها، وحول ذلك أوضح زيود أن أغلب هذه البضائع تصفيات نهاية موسم للشركات.

وأشار عضو غرفة صناعة دمشق وريفها إلى أن تمويل المستوردات بالسعر الرسمي في مصرف سورية المركزي أثر في الصناعيين السوريين بالدرجة الأولى، كما أثر أيضاً في

٩٠٠ مليون ليرة حققتها «ضابطة المكافحة» من قضايا التهريب خلال ٤ أشهر

عبد الهادي شباط

كشف رئيس ضابطة المكافحة في الجمارك المقدم إياد لـ«الوطن» عن تحقيق الضابطة لأكثر من ٩٠٠ مليون ليرة من قضايا التهريب والمصالحات عليها خلال الأشهر الأربعة الماضية، منها نحو ٧٠٠ مليون ليرة من قضايا التهريب، ونحو ٢٠٠ مليون ليرة من مكتب القطع، مبيّناً أن هناك حالة تشدد في التعامل مع ظاهرة التهريب، وأن أي قضية يتم ضبطها تتابع، ويتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين ولا يمكن التهاون معها، وأنه لا مكان للمحاباة في قضايا التهريب.

وعن أهم قضايا التهريب التي نظمتها ضابطة المكافحة بين المقدم أن آخرها ضبط شاحنة محملة بدهانات منتهية الصلاحية، وذلك على الطريق الدولي عند حمص قادمة من اللاذقية، وتوجه نحو الأسواق المحلية بدمشق، تزيد حمولتها على ١١ طناً، وقد تم تنظيم قضية

بها، وإحالتها لحماية المستهلك لاتخاذ الإجراءات الخاصة في مثل هذه الحالات بحق التاجر صاحب البضاعة، كما تم ضبط قضية مستودع يحتوي على قطع تبديل سيارات مهربية إضافة لكميات من مادة السمسم، كما تم ضبط شاحنة موز مهربية والعديد من القضايا التي تعمل على تنظيمها الضابطة مثل رولات القماش وغيرها.

واعتبر المقدم أن حركة التهريب انخفضت مؤخراً بسبب كثافة الحملة التي تنفذها الجمارك ويعمد المهربون لتغيير أساليبهم وتوخي الكثير من الحذر والحيلة لدى إدخال ونقل المهربات، مؤكداً أن الجمارك لا تدهف عبر حملاتها المكثفة وتشدها في التعامل مع ظاهرة التهريب إلى إرباك النشاط التجاري، وإنما تنفيذ السياسة الاقتصادية وحماية الصناعة الوطنية واليرة السورية، خاصة وأن البلد يمر بظرف اقتصادي صعب جراء حالة الحصار الاقتصادي المفروضة على البلاد منذ سنوات.

وتوّه بأن هناك توجيهات دائمة للناصر بالتركيز على تنفيذ المهام الجمركية وفق الأنظمة المعمول بها، وأن هناك حالة متابعة للعناصر وتقييم مستمر، وأن أي ملاحظة يتم التعامل معها والمحاسبة لأن الجمارك تعتبر نفسها شريكاً في بناء وحصانة الاقتصاد الوطني، وهي تقوم بالدور الذي أوكل إليها من قبل الحكومة، إضافة لدور مهم للعمل الجمركي بحماية المواطن من التعرض لسلع ومواد دخلت للأسواق المحلية بعيداً عن الرقابة، وخاصة المواد الغذائية التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر.

وبين المقدم أن الكثير من المؤشرات باتت تظهر عودة النكاح من النقاط والمفارز التي تطلقت من العمل خلال السنوات الماضية، وأن ذلك يسهم في زيادة ضبط ظاهرة التهريب ومنع المهربين من العبور ضمن الكثير من النقاط التي كانوا يستخدمونها خلال الفترة الماضية.



«اتحاد الفلاحين»:

تسويق القطن مستمر والكميات وصلت إلى ٥,٩ آلاف طن.. وموسم التبغ ممتاز

رامز محفوظ

صرح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خنار عماد لـ«الوطن» بأن ما تم تسويقه من القطن منذ بداية الموسم (أي منذ حوالي عشرين يوماً) حتى تاريخه وصل لأكثر من ٥,٩ آلاف طن، مبيّناً أن الإنتاج المتوقع هذا الموسم قد يصل لحدود ٩٠ ألف طن، مشيراً إلى أن إنتاج القطن يتركز في محافظات حلب وحماة والرقدة ودير الزور والحسكة.

ولفت إلى وجود مواقع غير قابلة للتسويق بسبب الظروف الراهنة، مثل بعض المناطق في الحسكة ودير الزور، لافتاً إلى أن واقع التسويق خلال العام الماضي في محافظة الحسكة كان أفضل من العام الحالي، منوهاً في الوقت نفسه بأنه في حال ازدياد المساحات المحررة سيكون التسويق أفضل لهذا العام.

وبين أن المساحات المزروعة بالقطن هذا الموسم وصلت لحوالي ٩٠ ألف هكتار، موضحاً أن هذا العام ليس هناك أي إمكانية لتصدير القطن إلى الخارج.

لأن كميات الإنتاج تغطي الحاجة فقط، ولا تكفي لموضوع التصدير، والكميات المنتجة تشغل المحالج فقط، مشيراً إلى أن واقع القطن سيكون أفضل للعام القادم بهمة الجيش العربي السورية ومع تحرير المزيد من المساحات على الأرض.

وشدد على عدم وجود أي عواقب أو مشاكل بالنسبة لموضوع تسويق القطن، في المناطق الآمنة، مبيّناً أنه يتم استلام القطن من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بسعر ٣٦٠ ليرة للكيلو الواحد بزيادة ١٠ ليرات عن العام الماضي.

وبالنسبة للتبغ، لفت عماد إلى أن إنتاجه يتركز في الساحل السوري وأن ما تم تسويقه منذ بداية الموسم حتى تاريخه وصل إلى ٥٦٦ ألف كيلو غرام، وأن تسويق المحصول بدأ منذ حوالي شهر تقريباً.

وأوضح أن موسم التبغ لهذا العام ممتاز، مبيّناً أن المؤسسة العامة للتبغ هي التي تمول تسويق التبغ ويتم تحديد السعر حسب النوع والصف والجودة، لافتاً إلى أنه بشكل عام تدفع مؤسسة التبغ للمزارع ثمن كيلو التبغ بسعر يتجاوز ١٦٥٠ ليرة سورية، وحسب النوع والمواصفات بتغيير السعر.